20081127-0001a-2

05454898

بيروت 27 تشرين الثاني 2008

منذ أيام احتفل العالم باليوم العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة، وأي عنف أقسى من عدم معرفة مصير ابن أو أخٍ أو زوجٍ ... لا يسعنا في هذه المناسبة إلا الإنحناء بتواضع وتقدير شديدين أمام كل أمهات وأخوات وزوجات المخفيين قسراً في لبنان اللواتي يواصلن إعتاصمهن منذ ما يقارب الأربع سنوات ولا من يبالي. أمامهم وأمام كل العذاب والقلق والألم الذي يعيشونه وأمام كل اللبنانيين نجدد العهد بأننا لن نقبل ولن نسمح بإقفال هذه القضية الانسانية من دون الوصول الى حقهن المشروع في معرفة مصير أحبائهن المخفيين قسرا أينما كانوا.

وفي الحديث عن المخفيين يصادف بعد أسبوعين من الآن، وتحديدا في 12 كانون الأول ذكرى حزينة ومؤلمة تعز على قلوبناً وعلى قلب الأهالي، إنها الذكرى الثالثة لإغتيال الشهيد جبران التويني الذي ما زالت صدى كلماته تتردد على مسامع وضمائر كل المسؤولين مطالبة بمعرفة مصير المخفيين ونود أن نقول له أننا نفتقده ونفتقد نهاره أكثر و أكثر كل يوم.

بعد هذه المقدمة، نود أن نوضح بشكل لا لبس فيه موقفنا مما يقال و يجري حول قضية اللبنانيين المخفيين قسراً في سوريا وفي لبنان.

- للأسف أصبح في لبنان للألوان و للكلمات أحزابها، هذا ما دفعنا منذ مدة الى إستخدام التوصيف المتعارف عليه دولياً ألا وهو "الإخفاء القسري" لإقفال الجدل المفتعل حول كلمات مثل أسرى ومعتقلين ومفقودين ومخطوفين. عندما يكون مصير الضحية ومكان وجودها مجهولا عندها نكون أمام جريمة إخفاء قسري هذا هو التعريف القانوني الذي تبناه المجتمع الدولي وهذه هي الحال بالنسبة الى كل المخفيين قسرا سواء كانوا في لبنان أم في سوريا أو أي مكان آخر.
- إن جمعياتنا تعمل على هذا الملف منذ عشرات السنين وناضلت وكافحت طوال هذه الفترة لإبقاء هذا الملف على جدول الاهتمام الدولي والمحلي كما حرصت ولا تزال لأبقائه خارج التجاذبات والإستغلال السياسيين وجعله أولوية وطنية. أنه عهدٌ قطعناه على أنفسنا ولن ننكث به.
- إن التعامل الرسمي اللبناني مع هذه القضية لا يزال بعيداً كل البعد عن الحد الأدنى من الجدية المطلوبة، صحيح أن الحكومة في الفقرتين 23 و35 من بيانها الوزاري التزمت حل قضية المخفيين قسرا في لبنان وسوريا إلا أنها لم تنشىء الآلية المطلوبة لذلك أما في ما يخص الجانب السوري فأن القرار بالتعامل الجدي مع قضية اللبنانيين المخفيين قسرا في سوريا (وليس المحكومين والموقوفيين) لم يتـــخذ بعد بدليل فشل اللجنة اللبنانية السورية المشتركة في إعطاء أجوبة واضحة ودقيقة حول ملفات موثقة قدمت لها ومن ثم تنصل وزيري الداخلية والعدل السوريين من صلاحيتهما في معالجة هذه المشكلة.

انطلاقا مما ذكرنا، فإننا نود أن نعلن وبشكل صريح تصورنا للحل الممكن لهذه القضية الأنسانية، ونتمنى من جميع السياسيين والمسؤولين الذين يريدون المساعدة أن يدعموا هذا التصور. أنه تصور حل ولا يمكن أن يكون آليةً للحل إلا بعد قبوله من الجانبين الرسميين اللبناني والسوري. انه حل يتخطى إشكالية اللجنة المشتركة الحالية الى البعد الأساسي ألا وهو:

- الاقرار الرسمي السوري على أعلى المستويات بوجود قضية مخفيين قسرا وبأن القوات السورية مارست أيضا الاعتقال على الأراضي اللبنانية. الاعتراف هو المدخل السليم والحقيقي للحل وحتى الساعة لا يوجد اعتراف رسمي ... عدم الاعتراف يضع ظلالا قاتمة من الشك حول مصداقية السلطات السورية في بدء صفحة جديدة وسليمة مع الشعب اللبناني ومن دون هذا الاعتراف لا يمكننا أن نجد حلا لمشكلة تعتبر غير موجودة من قبل الجانب السوري.
- انشاء آلية عمل جديدة جدية وشفافة، وبغض النظر عن الشكل الذي يجب أن تأخذه الآلية إلا أنها يجب أن تناط بها الصلاحيات اللازمة ومنها:
- الإطلاع بدون أي تحفظ على أرشيف الأجهزة الأمنية اللبنانية بما فيها أرشيف لجان التنسيق المشتركة ومنها لجنة التنسيق بين الجيشين اللبناني والسوري التي عملت بين الأعوام 1992 و2005.
- الإطلاع على أرشيف المحاكم الميدانية و العسكرية السورية وخاصة المحكمة العسكرية الثالثة والمحكمة الاستثنائية المشتركة التي كانت قائمة على الحدود اللبنانية السورية في جديدة يبوس.
- الطلب من النيابات العامة في لبنان وفي سورية بفتح تحقيق جدي عن كل قضية فردياً.

لا بد أن نذكر أن هذه القضية جزءٌ لا يتجزأ من قضية المخفيين قسراً في لبنان والتي لا يمكن أن تحل من دون تشكيل لجنة وطنية شاملة وكاملة الصلاحيات.

أخيراً أن هذا الملف الأنساني لا يمكن أقفاله بهدية أو جوائز ترضية من هنا أو وعدٌ من هناك، أنه يشكل عقبة أساسية أمام عودة علاقاتٍ طبيعية بين الشعبيين اللبناني والسوري. فقط التعامل الجدي من خلال الآلية التي أشرنا اليها سابقاً يشكل المدخل المقبول لطي هذه الصفحة الأليمة من العلاقات اللبنانية السورية، كما يشكل المدخل السليم لإرساء المصالحة الوطنية الحقيقية في لبنان عبر جلاء الحقيقة عن مصير جميع المخفيين قسراً خلال سنوات الحروب فيه.

لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان
وداد حلواني

لجنة أهالي المعتقلين في السجون السورية
صونيا عيد

لجنة دعم المعتقلين والمنفيين اللبنانيين – سوليد
غازي عاد

المركز اللبناني لحقوق الإنسان CLDH
وديع الأسمر